الأمم المتحدة

A/HRC/33/39

الجمعية العامة

Distr.: General
26 August 2016
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثالثة والثلاثون
البند ١٠ من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

دور وإنجازات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في مساعدة حكومة وشعب كمبوديا على تعزيز وحماية حقوق الإنسان*

تقرير الأمين العام

موجز

يعرض هذا التقرير تفاصيل أنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

وفي ظل مناخ سياسي اتسم بالتوتر الشديد بنهاية الفترة قيد الاستعراض، واصلت المفوضية برنامجها للتعاون التقني في المجالات الحيوية لحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك صون الحيز الخاص بأنشطة المجتمع المدني وتعزيز سيادة القانون والنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

* قدم هذا التقرير بعد الموعد المحدد من أجل تضمينه آخر المستجدات.

GE.16-14852(A)
1614852

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

١- يُقدم هذا التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقرار المجلس ٢٣/٣٠، ويصف أنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) في كمبوديا في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وهو يمثل متابعة للتقرير السابق المقدم إلى المجلس (A/HRC/30/30).

٢- وتنبع ولاية المفوضية في كمبوديا من قرار لجنة حقوق الإنسان ٦/١٩٩٣، ويسترشد عملها بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٣/٣٠، ومذكرة تفاهم توقع مع حكومة كمبوديا كل سنتين[(١)]، والولاية العالمية للمفوض السامي كما تحددها الجمعية العامة في قرارها ١٤١/٤٨. وتتطلع المفوضية قدماً إلى اختتام مناقشاتها مع الحكومة بشأن تجديد مذكرة التفاهم، وفقاً لاتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها.

٣- وقد شهد الإطار القانوني والمؤسسي في كمبوديا بعض التغييرات الملحوظة خلال الفترة قيد الاستعراض. فهناك قوانين جديدة بدأ نفاذها حديثاً تضم أحكاماً يحتمل أن تقيد من حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع، ولا سيما القانون المعني بالجمعيات والمنظمات غير الحكومية، وقانون النقابات الذي طال انتظاره، وقانون الاتصالات. وفي نهاية الفترة قيد الاستعراض، كانت هناك مشاريع قوانين أخرى، في مراحل مختلفة من الصياغة، يحتمل أن تكون لها آثار عميقة على حقوق الإنسان، وتشمل إمكانية الحصول على المعلومات وحماية المبلغين عن المخالفات، والجريمة الإلكترونية، وأسرار الدولة، وبعضها فقط مفتوح للتشاور العام.

٤- وبدأت الفترة قيد الاستعراض في وقت يشهد تصاعداً للتوترات السياسية، في أعقاب انهيار "ثقافة الحوار" المتفق عليها في عام ٢٠١٤ بين حزب الشعب الكمبودي الحاكم (حزب الشعب) وحزب الإنقاذ الوطني الكمبودي (حزب الإنقاذ). وقد كان الحوار سمة محورية للتسوية التي تم التوصل إليها عن طريق التفاوض لحالة الجمود السياسي التي دامت لعام كامل عقب الانتخابات المطعون في صحتها للجمعية الوطنية في عام ٢٠١٣ (انظر A/HRC/30/30، الفقرة ٣).

٥- وكانت بعض المسائل التي أثارها حزب الإنقاذ علناً في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ قد أحدثت ردود فعل قوية من الحكومة، ولا سيما اتهاماته بأن الحكومة التي يسيطر عليها حزب الشعب قد تنازلت عمداً عن أراض كمبودية إلى فييت نام. وتتسم قضايا الحدود والعلاقات مع فييت نام بحساسية تاريخية وتجد صدى عميقاً لدى العامة. وقد أعرب المقرران الخاصان الحالي والسابق المعنيان بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا عن قلقهما بشأن استخدام المعارضة للهجة المعادية لفييت نام.

(١) شملت مذكرة التفاهم السابقة الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٦- ويعكس عدد من الإجراءات القضائية المتخذة ضد المعارضة ومنظمات المجتمع المدني ما تتسم به مؤسستا إنفاذ القانون والقضاء من أوجه قصور هيكلية لطالما أبرزتها آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك استقلالية القضاء، وانعدام الضمانات الإجرائية مما يسفر عن الاعتماد المفرط على الاحتجاز السابق للمحاكمة، وضعف قواعد الإثبات الخاصة بالإدانة، والإفلات من العقاب. وتجري متابعة عدد متزايد من "القضايا المتعلقة بالفيس بوك" (Facebook) حيث تُستخدم المشاركات على مواقع التواصل الاجتماعي كأدلة على ارتكاب جرائم.

٧- وعقب توقف قصير في عام ٢٠١٤، اندلعت التوترات مرة أخرى بين الحزب الحاكم وحزب المعارضة الرئيسي، وهو ما تزامن أيضاً مع اتخاذ عدد من الإجراءات القضائية ضد أعضاء حزب المعارضة الرئيسي ومؤيديه، من منتصف عام ٢٠١٥. وفي تموز/يوليه، حُكم على أحد عشر شخصاً بالسجن لمدد تتراوح بين سبع سنوات وعشرين سنة فيما سمي بـ "محاكمة التمرد". وفي حالات أخرى، رُفعت الحصانة البرلمانية دون سابق إنذار من أجل السماح بالمضي في الملاحقات القضائية. ووُضع أحد أعضاء البرلمان المعارضين قيد الاحتجاز السابق للمحاكمة منذ آب/أغسطس ٢٠١٥، وآخر منذ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وشهد رئيس حزب الإنقاذ إلغاء الجمعية الوطنية لعضويته البرلمانية في تشرين الثاني/نوفمبر، فذهب بعد ذلك إلى المنفى الاختياري مرة أخرى. وأُقصي نائب رئيس حزب الإنقاذ في تشرين الأول/أكتوبر عن منصبه كنائب لرئيس الجمعية الوطنية؛ وفي نهاية الفترة قيد الاستعراض، صدرت بحقه خمسة أوامر مثول للاستجواب، ولم يمتثل لها. وفي نهاية الفترة قيد الاستعراض أيضاً، كان ثمانية عشر شخصاً من مسؤولي المعارضة أو المؤيدين لها، بمن فيهم عضوا البرلمان، لا يزالون قيد الاحتجاز لتهم أو إدانات بالتمرد أو التزوير أو التحريض على ارتكاب جناية، فيما يتصل بمظاهرة تحولت إلى أعمال عنف في تموز/يوليه ٢٠١٤، وفيما يتعلق بقضايا الحدود بين كمبوديا وفييت نام.

٨- ومضت المفوضية في تنفيذ مجموعة من أنشطة التعاون التقني مع السلطة القضائية، واللجنة الكمبودية الحكومية لحقوق الإنسان، ووزارة الداخلية، ووزارة التنمية الريفية، وغيرها من الجهات المكلفة بالمسؤوليات، وكذلك مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية.

٩- وشرعت اللجنة الوطنية للانتخابات المشكلة حديثاً، والمؤلفة من عدد متساو من أعضاء حزب الشعب وحزب الإنقاذ وعضو مستقل واحد، في الأعمال التحضيرية للانتخابات البلدية في عام ٢٠١٧ وانتخابات الجمعية الوطنية في عام ٢٠١٨، بدءاً بإنشاء سجل جديد للناخبين. وبمساعدة هامة من الاتحاد الأوروبي واليابان، استُحدث نظام بيومتري جديد لتحديد هوية الناخبين.

١٠- وتدهور المناخ السياسي مرة أخرى في تشرين الأول/أكتوبر، حيث تعرض عضوان في البرلمان ينتميان إلى حزب الإنقاذ للضرب المبرح خارج الجمعية الوطنية. وعقب نداء أطلقه رئيس الوزراء ليسلم الأفراد المسؤولون عن ذلك أنفسهم، اعترف ثلاثة من أفراد وحدة الحرس

الشخصي التابعة له، كان قد تم تحديدهم على وسائط التواصل الاجتماعي، وحُكم عليهم بالسجن لمدة سنة.

١١- واستدعت وحدة مكافحة الفساد مسؤولاً آخر في المعارضة وستة من العاملين في مجال حقوق الإنسان التابعين للجمعية الكمبودية لحقوق الإنسان والتنمية ومنظمة سيلاكا (Silaka)، وهما منظمتان غير حكوميتين، وأحد موظفي الأمم المتحدة في مكتب المفوضية حقوق الإنسان في كمبوديا، ونائب الأمين العام للجنة الوطنية للانتخابات وهو عضو سابق في الجمعية الكمبودية لحقوق الإنسان والتنمية، وذلك لاستجوابهم بشأن المحاولة المزعومة لإقناع سيدة، يُزعم تورطها في علاقة خارج إطار الزواج مع نائب رئيس حزب الإنقاذ، بالكذب على السلطات بشأن علاقتهما. واتُّهم موظفو الجمعية الكمبودية لحقوق الإنسان والتنمية الأربعة ومسؤول اللجنة ومسؤول المفوضية برشوة شاهد أو بالتواطؤ في الرشوة. وبينما يعد مسؤول المفوضية، بصفته موظفاً في الأمم المتحدة، مشمولاً باتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، ومن ثم لم يُقبض عليه، فقد وُضع المتهمون الخمسة الآخرون قيد الاحتجاز السابق للمحاكمة. وتفيد التقارير بأن ملاحقة وحدة مكافحة الفساد والمحاكم لنشطاء بارزين في مجال حقوق الإنسان يتواصل ليطال موظفي منظمات أخرى لحقوق الإنسان.

١٢- واستمر سريان الحظر الذي فُرض في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ على المظاهرات الكبرى. ولا تزال منازعات الإسكان والأراضي هي سبب معظم الاحتجاجات والانتهاكات في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأدت التوترات السياسية المتزايدة إلى تضييق الحيز الديمقراطي، وإلى تكرار انتهاكات الحقوق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي والتنقل.

١٣- وتابعت المفوضية الأحداث المذكورة أعلاه عن كثب، بما في ذلك الحالات المتعلقة بحقوق الإسكان والأراضي وحقوق الشعوب الأصلية، وما تلاها من احتجاجات، والتصدي لها الذي شمل استخدام القوة وفض التجمعات السلمية، وما نتج عن ذلك من حالات توقيف واعتقال على يد الشرطة. وسعت المفوضية إلى اتخاذ المكلفين بالمسؤوليات لإجراءات تصحيحية، ورصدت المحاكمات ومعاملة المحتجزين، ودعت إلى إنشاء آليات ومؤسسات وطنية لحماية حقوق الإنسان أو تعزيز القائم منها.

١٤- وفي عام ٢٠١٥، شهد الاقتصاد نمواً نسبته ٧ في المائة، ومن المتوقع أن يستمر على نفس المعدل تقريباً في عام ٢٠١٦. ومع بلوغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حالياً ١ ١٣٨ دولاراً، يُتوقع أن تحقق كمبوديا في عام ٢٠١٦ الحد المطلوب لاعتبارها ضمن الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط. ولكن التقدم كان متفاوتا. ويقدر البنك الدولي، على أساس حد الفقر الرسمي، أنه رغم انخفاض معدل الفقر إلى أقل من ١٨ في المائة من السكان في عام ٢٠١٢ (حيث يعيش ٩٠ في المائة من الفقراء في المناطق الريفية)، فإن العديد من الكمبوديين لا يزالون معرضون بشكل كبير لصدمات بالغة الصغر؛ ففقدان ٣٠ سنتاً فقط من

كل شخص يومياً سيؤدي إلى زيادة معدل الفقر بأكثر من الضعف. ووفقاً لعرض قُدم خلال المشاورات القطرية الخاصة بكمبوديا في مجموعة البنك الدولي يوم ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥، تقدر نسبة الفقراء وأشباه الفقراء بوجه عام بنحو ٧٢ في المائة من السكان.

١٥- وفي عام ٢٠١٦، بدأت الحكومة استعراض منتصف المدة للخطة الوطنية للتنمية الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، الذي يعد فرصة لتنسيق السياسات الوطنية مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٢] وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها وعددها ١٧ هدفاً. وقد تبنت الحكومة خطة عام ٢٠٣٠، وتعهدت بإضافة هدف ثامن عشر عن الأعمال المتعلقة بالألغام، وبدأت عملية تشاورية بشأن إضفاء الطابع المحلي على الخطة.

١٦- وقد تحقق تقدم في إصلاحات معينة في مجال الإدارة العامة تتعلق بالخدمة المدنية، واللامركزية والحد من تركز الوظائف الإدارية، وإدارة المالية العامة. وتُصرف مرتبات موظفي الخدمة المدنية حالياً بتحويلات مصرفية عوضاً عن الصرف النقدي، مما سيساعد في مكافحة الفساد. ولكن الفساد بوجه عام لا يزال متفشياً؛ فوفقاً لمنظمة الشفافية الدولية، ينظر الكمبوديون إلى السلطة القضائية بوصفها الأكثر فساداً من بين كل مؤسسات الدولة؛ وخلص معهد حقوق الإنسان التابع لرابطة المحامين الدولية إلى استنتاج مماثل في تقرير صدر في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٥[٣].

١٧- ولا يزال انعدام استقلالية القضاء يشكل عقبة أمام حماية حقوق الإنسان. وتسعى حكومة كمبوديا إلى إجراء إصلاحات في إدارة المحاكم، حيث تدعمها المفوضية، بالتعاون مع وزارة العدل، عن طريق توفير أدوات محددة لأعضاء المهن القانونية من أجل مساعدة القضاة على اتخاذ قرارات بشأن الاحتجاز السابق للمحاكمة، وتحسين إدارة القضايا. وثمة إنجاز هام يتمثل في استمرار انخفاض عدد القضايا التي تنتظر الاستئناف منذ فترة زمنية بالغة الطول.

١٨- واستمرت المفوضية في بناء قدرات النظراء الوطنيين. فقد تواصلت مع السلطات على الصعيد دون الوطني بشأن حقوق الشعوب الأصلية، ومع مسؤولي السجون بشأن اتباع نهج قائم على الحقوق في إدارة السجون، ومع العناصر الفاعلة في الحكومة والقطاع الخاص بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وقد أُحرز تقدم على صعيد التنفيذ الفعال للتدريب في مجال حقوق الإنسان للعاملين في المهن القانونية في إطار برامج تدريب عامة إلزامية للمحامين أو جلسات إلزامية لتجديد المعارف عن الأخلاقيات المهنية للقضاة وأعضاء النيابة العامة. ووسعت المفوضية من نطاق تواصلها ليشمل عامة الجمهور من خلال أدوات تواصل ووسائط إعلامية

(٢) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

(٣) Transparency International Cambodia, *Corruption and Cambodia's Governance System: The Need for Reform*, National Integrity System Assessment 2014; International Bar Association, Human Rights Institute, "*Justice versus Corruption: Challenges to the Independence of the Judiciary in Cambodia", September 2015*.

جديدة. ويسترشد عملها في كمبوديا باستنتاجات وتوصيات هيئات معاهدات الأمم المتحدة، والإجراءات الخاصة، والاستعراض الدوري الشامل لكمبوديا الذي أجري في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ (انظر A/HRC/26/16)، والالتزامات العالمية الجديدة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ثانياً- توسيع نطاق الحيز الديمقراطي

١٩- خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت المفوضية تعاونها مع أصحاب الحقوق والمكلفين بالمسؤوليات من أجل حماية الحيز الديمقراطي في كمبوديا، والمجال المتاح للمجتمع المدني، وقدرة منظمات حقوق الإنسان على الاضطلاع بعملها المشروع.

٢٠- وكانت الجمعية الوطنية قد اعتمدت مشروع قانون مثيراً للجدل بشأن الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في تموز/يوليه ٢٠١٥ وأصدرته في آب/أغسطس. وإلحاقاً بتحليلها القانوني لمشاريع سابقة لهذا القانون في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، نشرت المفوضية تحليلاً تفصيلياً للمشروع النهائي باللغة الإنكليزية ولغة الخمير، حيث ألقت الضوء على أحكام لا تتفق مع ما يقع على الدولة من التزامات دولية في مجال حقوق الإنسان، مثل التسجيل الإلزامي، والبنود التمييزية، ومتطلبات الإبلاغ الشاقة، أو شروط "الحياد السياسي" غير المحدد والتي يمكن - في حالة عدم استيفائها - أن تؤدي إلى فرض عقوبات جنائية وإلغاء التسجيل.

٢١- وبينما لم ترد أي تقارير عن تطبيق عقوبات فعلية حتى الآن، فإن المفوضية ومنظمات المجتمع المدني تتابع الحالات التي تم فيها الاستناد إلى القانون من جانب السلطات لتقييد أنشطة المنظمات المذكورة التي تتناول قضايا تعتبر حساسة، ولا سيما على الصعيد دون الوطني. وكان هذا هو الحال مع عدد من المنظمات الأهلية، التي لا تدخل في نطاق تطبيق قانون الجمعيات والمنظمات غير الحكومية. وفي حالات أخرى، تفيد التقارير بأن بعض المنظمات، ولا سيما من المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، تلقت تهديدات باتخاذ إجراءات إدارية أو قضائية بحقها وفقاً لقانون الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك من مسؤولين على المستويين الأدنى والمتوسط. وتقوض الحاجة إلى تكريس وقت وموارد لهذه المسائل من قدرتها على العمل كالمعتاد، وتضعف على وجه الخصوص من قدرتها على رصد الاستعدادات للانتخابات المحلية المقرر عقدها في عام ٢٠١٧. ومقابل هذا الاتجاه، وفي بيان صدر في حزيران/يونيه ٢٠١٦، أفادت وزارة الداخلية بأن ١٧٧ جمعية ومنظمة غير حكومية جديدة قد أُنشئت وسُجلت بموجب قانون الجمعيات والمنظمات غير الحكومية منذ صدوره وحتى نهاية أيار/مايو ٢٠١٦. وشددت الوزارة في البيان على أن الحكومة تعتبر الجمعيات والمنظمات غير الحكومية "شريكاً رئيسياً لا غنى عنه".

٢٢- وواصلت المفوضية دعم تنفيذ توصية الاستعراض الدوري الشامل التي قبلتها كمبوديا بشأن ضمان الاحترام الكامل، في القانون والممارسة، لحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات،

بما يتفق مع القانون الدولي، وبشأن نشر قانون التظاهرات السلمية ودليله التنفيذي على نطاق واسع، وبشأن بناء القدرة المحلية على الامتثال للقانون. ونظمت المفوضية سبع حلقات عمل تدريبية للصحفيين والمراقبين من المنظمات غير الحكومية والأهلية المعنية بحقوق الإنسان في مقاطعات كراتي، وكامبونغ تشام، وسفاي رينغ، وكوه كونغ، وبرياه فيهير، وباتامبانغ، وحضرها ٢٥٦ شخصاً، من بينهم ٤١ سيدة. ونظمت المفوضية جلستي إحاطة مماثلتين: واحدة في آذار/مارس ٢٠١٦، في بنوم بنه، ضمت ٢٧ مشاركاً من بينهم خمس نساء، من الأعضاء الإقليميين لمنظمة جامعة اسمها منتدى المنظمات غير الحكومية؛ والأخرى في حزيران/يونيه، في سيهانوكفيل، ضمت ٣٥ من المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء في هذا المجال، من بينهم خمس نساء. وأفاد المدربون لاحقاً بأن الوضوح فيما يتعلق بمسؤوليات المنظمين والسلطات عند تنظيم احتجاجات سلمية قد ساعدهم على اكتساب الثقة في التواصل مع السلطات بأسلوب إيجابي وبناء.

٢٣- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، اشتركت المفوضية واللجنة الوطنية للانتخابات في تنظيم مشاورة مع منظمات المجتمع المدني عن إصلاح الانتخابات. وضمت الفعالية ٢١٨ مشاركاً من مؤسسات الدولة، ولجان الانتخابات الإقليمية والبلدية، ومنظمات المجتمع المدني الرئيسية التي تتناول المسائل المتعلقة بالانتخابات. وشكلت منتدى لجمع التعليقات والتوصيات بشأن مشروع اللوائح والإجراءات المتعلقة بتسجيل الناخبين، من أجل مساعدة اللجنة على إعداد قوائم الناخبين الجديدة للانتخابات المقبلة. وأثار ممثلو المجتمع المدني مسألة أهمية ضمان الحق في المشاركة والتصويت للأشخاص ذوي الإعاقة والعمال المهاجرين في الخارج وغيرهم من فئات الأشخاص الذين قد يواجهون الاستبعاد، مثل الأشخاص الذي لم يُمنحوا وثائق إقامة بعد عمليات الإخلاء وإعادة التوطين. وتم التشديد على الحاجة إلى ضمان عملية تتسم بالشفافية وإلى وضع إجراءات فعالة ونزيهة للتظلم.

٢٤- وفي مناسبات عديدة، عملت المفوضية عن كثب مع منظمات المجتمع المدني من أجل معالجة حوادث بعينها. وتابعت أكثر من ٥٠ قضية تتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء على الصعيد المجتمعي والصحفيين في مسائل تبدأ من تعرضهم للاعتقال والاحتجاز التعسفيين والتحرش والتهديد وحتى انتهاكات الحريات الأساسية. ووثقت المفوضية القضايا، وتابعت مع السلطات المعنية، وزارت المتضررين في الاحتجاز، وساعدتهم - عند الضرورة - على إيجاد محامين، ورصدت محاكماتهم.

٢٥- وبالإضافة إلى ذلك، نظمت المفوضية ثلاث دورات تدريبية متخصصة بشأن منهجية الرصد وتقصي الحقائق في مجال حقوق الإنسان لمنظمات المجتمع المدني مع التركيز على النشطاء المحليين أو العاملين على المستوى الشعبي، بما شمل ٤٩ راهباً من مقاطعة باتامبانغ، و٣٤ من أعضاء النقابات وجمعيات المزارعين في مقاطعتي بري فنغ وسفاي رينغ، و٣٥ من المدافعين عن حقوق الإنسان من مقاطعات كامبوت وكوه كونغ وبرياه سيهانوك، من بينهم ١٠ نساء. وأقر

المشاركون بأهمية التدريب في عملهم اليومي، ولا سيما أهمية التحقق من المعلومات، وتحليل الوقائع، وتوثيقها بشكل منهجي.

٢٦- واعتمدت الجمعية الوطنية في نيسان/أبريل ٢٠١٦ مشروع قانون النقابات المثير للجدل في خضم شواغل النقابات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة في المجتمع المدني بشأن الاشتراطات التي اعتبرتها مفرطة وزعمت بأنها من الممكن أن تترك أثراً بالغاً على استقلالية النقابات. وحللت المفوضية مشروع القانون بدقة، حيث حددت الأحكام المتنافية مع المعايير الدولية لحرية تكوين الجمعيات، ولا سيما بشأن إنشاء النقابات وسير عملها وحلّها. ورحبت المفوضية بالبند الذي يضع الحد الأدنى لعدد العمال اللازم لإنشاء نقابة بعشرة عمال، حيث إنه أقل من العدد الوارد في مشاريع القوانين السابقة.

٢٧- وبينما تدرك المفوضية أن مشروع القانون قد تم استعراضه بدقة من قبل مجموعة منتقاة من الجهات صاحبة المصلحة، فقد كانت من بين العديد من المعلقين الذين دعوا إلى إجراء مشاورات عامة كاملة ومجدية، تسمح لكل من له رأي بإبدائه، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني. وعُقدت مشاورة عامة في نهاية المطاف، ولكنها اقتصرت على جلسة لنصف يوم في الجمعية الوطنية، وأسفرت عن تعديل واحد. وصوتت الجمعية بعد ذلك حسب المواقف الحزبية على نحو صارم، حيث صوت المشرعون المنتمون لحزب الشعب لصالح مشروع القانون فيما صوت المنتمون لحزب الإنقاذ ضده. وخلال مظاهرة نُظمت خارج الجمعية الوطنية أثناء التصويت، اعتدى حراس الأمن على أحد النقابيين وفرقوا الآخرين.

٢٨- وواصلت المفوضية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وعدد من منظمات المجتمع المدني المشاركة في عملية تشاورية واسعة النطاق مع وزارة الإعلام بشأن إعداد مشروع قانون معني بالحصول على المعلومات. وساهمت المفوضية في عدد من حلقات العمل التي نُظمت في إطار مشروع يدعم وزارة الإعلام واليونسكو من قبل وكالة مساعدات سويدية. وفي اجتماع عقده في شباط/فبراير ٢٠١٦ الفريق العامل التقني المنشأ لإعداد مشروع القانون، أعلن وزير الإعلام أنه يستهدف إعداد الصيغة النهائية للمشروع بحلول نهاية عام ٢٠١٦.

ثالثاً- تعزيز سيادة القانون

٢٩- من خلال برنامجها الخاص بسيادة القانون، دعمت المفوضية عملية الإصلاح القانوني والقضائي، حيث عملت مع مجموعة متنوعة من العناصر الفاعلة من بينها وزارة العدل، والمجلس الأعلى للهيئة القضائية، والقضاة، وأعضاء النيابة العامة على المستويات كافة، والمحامين، من بين جهات أخرى. ولا تزال درجة التعاون بينهم قوية. وساهمت المساعدة التقنية المقدمة من المفوضية في تحسين قدرة العناصر الفاعلة القضائية وغيرهم من المسؤولين المكلفين بإنفاذ القانون على الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولكن الشواغل الهيكلية التي أبرزتها آليات حقوق الإنسان لا تزال قائمة.

٣٠- وواصلت وزارة العدل جهودها الرامية إلى تنفيذ "القوانين الأساسية" التنظيمية الثلاثة بشأن السلطة القضائية، المعتمدة في عام ٢٠١٤. ووفقاً للقانون المعني بتنظيم المحاكم وسير عملها، أُنشئت وحدة إدارية في كل محكمة، لتنفصل المهام الإدارية رسمياً عن المهام القضائية. واشتركت المفوضية والوزارة في تنظيم مؤتمر وطني عن إدارة المحاكم والقضايا في كانون الأول/ديسمبر، تناول الحالة الراهنة لتنفيذ القانون، وكان بمثابة منتدى لمناقشة مسائل الإصلاح الرئيسية فيما بين القضاة وأعضاء النيابة العامة ومديري المحاكم. وشملت المسائل التي أثارها المشاركون النقص العام في فهم الإجراءات التأديبية القائمة.

٣١- ونظمت المفوضية والمجلس الأعلى للهيئة القضائية حلقات عمل إقليمية في آذار/مارس وأيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٦ من أجل تعميم مدونة القواعد الأخلاقية للقضاة وأعضاء النيابة العامة (٢٠٠٧). وجمعت حلقات العمل الثلاث ٢٦٤ قاضياً وعضواً في النيابة العامة من المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف وجميع المحاكم الابتدائية على صعيدي المقاطعات والبلديات. وبانعقاد حلقة العمل الأخيرة في آب/أغسطس ٢٠١٦، سيكون كل القضاة وأعضاء النيابة العامة في جميع أنحاء البلد قد تعرفوا على مدونة القواعد الأخلاقية.

٣٢- واتخذت وزارة العدل خطوات هامة من أجل زيادة مرتبات القضاة وأعضاء النيابة العامة في سياق جهودها لمكافحة الفساد. ولتحقيق هذه الغاية، دعت الوزارة وحدة مكافحة الفساد إلى مراقبة اختبارات القبول في الأكاديمية الملكية للمهن القضائية. ودعت الوحدةُ المفوضية إلى تقديم المساعدة التقنية في صياغة تشريع لحماية المبلغين عن المخالفات والشهود. وتجري مشاورات مع وزارة العدل بشأن إجراء دراسة مشتركة في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ عن النزاهة القضائية، حسب توفر التمويل. وستهدف الدراسة إلى تجاوز الاستقصاءات القائمة على التصورات من خلال التعريف بالقواعد والإجراءات والممارسات التي تؤثر على النزاهة القضائية، وقياس حدوث الفساد في القطاع القضائي، وتقديم توصيات من أجل تعزيز النزاهة.

٣٣- ودعمت المفوضية إطلاق قاعدة بيانات موسعة للقضايا الجنائية في ست محاكم ابتدائية في عام ٢٠١٥، ولكن قيود التمويل منعت تركيبها في محاكم إضافية في عام ٢٠١٦. وصُممت قاعدة البيانات لتجاوز العوائق القائمة أمام تدفق الاتصالات المتعلقة بإجراءات المحكمة، مما يؤثر في أمور منها إنفاذ قرارات المحكمة. ووفرت المفوضية خبيراً تقنياً لتصميم قاعدة البيانات ولتدريب موظفين مكرسين من وزارة العدل والمحاكم على إدخال البيانات وتعهُّد قاعدة البيانات. وبينما لا يمكن لقاعدة البيانات وحدها حل كل المشاكل المتعلقة بإمكانية الحصول على المعلومات الخاصة بقضايا المحكمة، فقد ثبت أنها تمثل تحسناً كبيراً عن الأسلوب الورقي السابق في تسجيل تطورات القضايا بالمحاكم. وهي تعزز من قدرة المحاكم المستفيدة على تخزين وثائق القضايا والبحث فيها، وتجهيز تقارير وإحصاءات دورية عن القضايا، وتوفير هذه المعلومات للأطراف في القضايا المنظورة أمام المحاكم.

٣٤- واتخذت وزارة العدل مبادرة هامة أخرى تمثلت في إنشاء فريق عامل لتنقيح القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية. وقامت المفوضية بتجميع وتقديم التوصيات المتعلقة بإدخال تعديلات على القانونين والتي وردت في عدة اجتماعات مائدة مستديرة ومؤتمرات نظمتها المفوضية في السنوات الماضية.

٣٥- وواصلت المفوضية أداء دور ميسر أعمال الشريك المانح في الفريق العامل التقني المعني بالإصلاح القانوني والقضائي، وهو واحد من ١٩ فريقاً عاملاً قطاعياً تنسق من خلالها الحكومة والشركاء المانحون المساعدة الدولية. وعملت المفوضية مع وزارة العدل بوصفها الرئيس الحكومي للفريق العامل، من أجل إجراء التنقيح السنوي لمؤشرات الرصد المشتركة الخاصة بالقطاع القضائي، بهدف ضمان القياس السليم للتقدم المحرز واتساق مبادرات المانحين مع الأولويات الحكومية الرئيسية.

٣٦- وتابعت المفوضية نتائج الاستقصاء الذي أجرته بشكل مشترك مع وزارة العدل عن استخدام استمارة الاحتجاز السابق للمحاكمة التي اعتمدتها الوزارة بمساعدة المفوضية في عام ٢٠١٤، والتي تطلب لأول مرة إلى القضاة تبيان المنطق القانوني عند إصدارهم لقرار الاحتجاز السابق للمحاكمة. ولتشجيع استخدامها، عُقدت دورتان تدريبيتان إقليميتان للقضاة وأعضاء النيابة العامة وكتبة المحاكم في تموز/يوليه ٢٠١٥، حيث سيُقيم أثرهما في استقصاء متابعة في تموز/يوليه - آب/أغسطس ٢٠١٦. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، قامت المفوضية، إلى جانب نقابة المحامين في مملكة كمبوديا، بتكريس إحدى سلاسل "الحوارات القانونية" لهذه المسألة، وهي الحوارات التي تجمع المحامين العاملين في الدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية والمحامين العاملين في النظام المحلي. وشجع الحوار المحامين المحليين على دعوة القضاة إلى استخدام الاستمارة عند النظر في طلبات الإفراج المؤقت، بما يعبر عن ممارسات الدوائر الاستثنائية وأفضل الممارسات الدولية الأخرى.

٣٧- ولا يزال غياب سياسة للمساعدة القانونية، مقترناً بزيادة لا تزال غير كافية في الميزانية المخصصة لهذه المساعدة، يؤدي إلى حدوث حالات احتجاز تعسفي. وقد قدمت المفوضية منحاً لنقابة المحامين في مملكة كمبوديا وإلى منظمة الجسور الدولية إلى العدالة، وهي منظمة غير حكومية معنية بالمساعدة القانونية، طوال عام ٢٠١٥ من أجل تحسين إمكانية الحصول على المساعدة القانونية للأفراد الذين يُزعم أن حقوقهم الإجرائية في الاستئناف قد انتُهكت. وفي سياق القضايا ذات الأولوية التي تتابعها المنظمة وعددها ٢٢٢ قضية، تم الإفراج عن ٤٦ شخصاً من بينهم ١١ شخصاً كانوا قيد الاحتجاز لفترات مفرطة الطول؛ ويقضي ٨٥ شخصاً فترة العقوبة حالياً، مع الحصول على كافة وثائق القضايا؛ وقدم ١٥ شخصاً طلبات معارضة؛ وطلب ١٤ شخصاً إصدار أحكام نهائية؛ وصدرت أحكام نهائية في ٥٠ قضية؛ ولم تتوفر معلومات عن ٢٧ قضية. وسمحت المساعدة القانونية المقدمة من نقابة المحامين بإحراز تقدم في ٥٣ قضية إضافية في بنوم بنه، بينما تم الحصول على الوثائق القانونية لدعم احتجاز جميع

السجناء المعنيين. وأدى التقدم المحرز من خلال تنفيذ تلك المنح إلى خفض ملحوظ في قضايا الاستئناف المتراكمة التي لم يبت فيها لأكثر من أربع سنوات. وأُقرت منحة جديدة لعام واحد لمنظمة الجسور الدولية إلى العدالة اعتباراً من حزيران/يونيه ٢٠١٦ من أجل مواصلة معالجة الأعمال المتراكمة في ستة سجون، مع التركيز على القضايا التي تنتظر الاستئناف لأكثر من ثلاث سنوات، وفئات الاستئناف الأخرى ذات الأولوية، مثل السجناء ذوي الإعاقة، أو الأحداث، أو النساء ذوات الأطفال، أو السجناء من المثليات أو المثليين أو مزدوجي الميل الجنسي أو مغايري الهوية الجنسانية. ويلزم القيام بالمزيد من العمل مع السلطة القضائية ونظام السجون من أجل تبسيط عملية تبادل الأحكام النهائية بين المحاكم والسجون بما يكفل احتجاز السجناء وفق القانون والإفراج عنهم في الوقت المحدد.

٣٨- وواصلت المفوضية تشجيع تنظيم اجتماعات دورية على الصعيد المحلي بين مسؤولي الشرطة والمحاكم والسجون. وفي الفترة ما بين شباط/فبراير وأيار/مايو ٢٠١٦، دعمت ستة من هذه الاجتماعات في مقاطعات كامبونغ سبيو، وبورسات، وسايم ريب، وتاكيو، وبايلين، وباتامبانغ. وشكلت هذه الاجتماعات فرصة لإجراء مناقشات بشأن المجالات التي يتعين تعزيز التعاون فيها، والتحديات اليومية التي تواجهها هذه الأطراف، والحلول الرامية إلى تحسين إقامة العدل على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة.

٣٩- وأجرت المفوضية تدريباً ومتابعة لأعضاء النيابة العامة وضباط الشرطة والدرك على صعيد المقاطعات في مجالات منع أعمال التعذيب وسوء المعاملة والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها. وأجري تدريب بشأن اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في أواخر عام ٢٠١٥ في مقاطعة بري فنغ. ومن المقرر أن تشهد المقاطعات في عام ٢٠١٦ إجراء المزيد من جلسات التدريب والمتابعة على مستوى الأقضية.

٤٠- وواصلت المفوضية تعزيز إرث الدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية، باستخدام ما لديها من أفضل الممارسات والخبرات من أجل تعزيز القدرات القضائية الوطنية وتعزيز سيادة القانون في نهاية المطاف. وفي هذا الصدد، قامت المفوضية في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٦، بالاشتراك مع معهد راؤول والنبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، بتقديم أول دورة إلزامية في مجال حقوق الإنسان للمحامين المتدربين، وكانت تستهدف ضمان حصولهم على المعارف الضرورية للدفاع عن حقوق موكليهم في محاكمة عادلة.

٤١- وتمثلت مبادرة أخرى في نشر الطبعة الثانية من قانون الإجراءات الجنائية المشروح باللغة الإنكليزية ولغة الخمير، الذي نُشر أصلاً في عام ٢٠١٤. وتوفر الطبعة الجديدة، الصادرة في عام ٢٠١٥، إرشاداً عملياً جديداً وهاماً للقراء، ليس فقط من الأحكام النهائية بل أيضاً من القرارات الوسيطة التي اتخذتها الدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية في مختلف مراحل إجراءات المحاكمات. ونوقشت مقترحات بشأن مواصلة نشر ومتابعة القانون المشروح فيما بين

الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، وذلك في الاجتماع العادي لتحديث إرث الدوائر الاستثنائية الذي نظمته المفوضية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٤٢- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بدأت الدائرة الابتدائية بالدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية النظر في القضية رقم ٠٢/٠٠٢ المتهم فيها الرئيس السابق لدولة كمبوتشيا الديمقراطية خيو سامفان، والنائب السابق لأمين الحزب الشيوعي لكمبوتشيا نيون تشيا، بالإبادة الجماعية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، بدأت دائرة المحكمة العليا جلسات الاستئناف في القضية رقم ٠١/٠٠٢، التي أُدين فيها الرجلان بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وصدر بحقهما حكم بالسجن المؤبد. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اتُّهم مسؤولان سابقان في الخمير الحمر وهما مياس موث ويم تيث، بالإبادة الجماعية وارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

رابعاً- دعم إصلاح السجون

٤٣- تدخل المفوضية في شراكة مع المديرية العامة للسجون بإشراف وزارة الداخلية وأكاديمية الشرطة الكمبودية من أجل دعم تحسين الإطار القانوني والسياساتي وإدارة السجون والمراكز الإصلاحية في جميع أنحاء البلد. وخلال الفترة قيد الاستعراض، شهدت الوزارة والمديرية والأكاديمية عملية إعادة هيكلة وتغييرات في القيادة، مما أسفر أيضاً عن تغييرات في قيادة السجون المحلية.

٤٤- وخلال الفترة قيد الاستعراض، لم يكن لدى المفوضية سوى إمكانية محدودة لمقابلة السجناء نظراً لأن التصريح المتعلق بزيارتها السنوية للسجون في عام ٢٠١٦ لم يعد يَسمح لمراقبيها بعقد مقابلات مع السجناء على انفراد. وتعد القدرة على التحدث مباشرة مع الأشخاص المسلوبة حريتهم دون خوف من أية تبعات محتملة أمراً بالغ الأهمية في جودة وفعالية الرصد الخارجي المستقل. وكانت المفوضية تحظى لفترة طويلة بتصريح بعقد مقابلات على انفراد، بما في ذلك بعد اعتماد قانون السجون في عام ٢٠١١ وإشارته إلى الآلية الوقائية الوطنية في كمبوديا. وللأسف، فإن التصريح بعقد تلك المقابلات قد أُلغي في سياق يعتبر الآلية الوقائية الوطنية غير مؤهلة بعد، في القانون أو في الممارسة، ككيان رصد مستقل.

٤٥- وواصلت المفوضية التعاون مع المدربين الأساسيين من المديرية العامة للسجون وأكاديمية الشرطة الكمبودية من أجل تحسين تدريب موظفي السجون. وخلال الفترة قيد الاستعراض، حصل حوالي ٢٠٠ من موظفي السجون الجدد والموظفين الموجودين في الخدمة غير المدربين على تدريب أساسي في أكاديمية الشرطة، مما ساعد على التقليل من العدد المتراكم للموظفين الموجودين في الخدمة غير المدربين والبالغ عددهم حوالي ٦٠٠ موظف. وتخطط الأكاديمية في عام ٢٠١٦ لإنجاز برنامج تدريب أساسي مدته ٣ أشهر في مجال إدارة السجون لفائدة ١٠٠ من الموظفين الجدد وموظفي السجون غير المدربين، وتدريب اثنين من المدربين في كل سجن، وتوفير التثقيف المتواصل لمسؤولي السجون على المستويين المتوسط والرفيع (حوالي ٥٠ مسؤولاً).

٤٦- ودعماً للجهود المذكورة أعلاه، شاركت المفوضية في تنظيم جولات دراسية مشتركة لمتدربي السجون في ثلاثة منها، في آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦. وشكلت الزيارات فرصة لمائتين من الموظفين الجدد وموظفي السجون الذين لم يتلقوا تدريبهم بعد، وعشرين من المدربين والمسؤولين من المديرية العامة وأكاديمية الشرطة، لتطبيق المعارف النظرية المتعلقة بمعايير السجون في بيئة السجن الواقعية ولتحسين برامج التدريب المقبلة. وسيُجرى استعراض شامل وموحد للمنهج من أجل ضمان توافقه مع حقوق الإنسان، رغم أن فرادى المدربين كانوا يعملون على نماذجهم الخاصة، بمساهمات من المفوضية.

٤٧- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، قدمت المفوضية محاضرات عن منع التعذيب وعن اتباع نهج حقوق الإنسان في إدارة السجون لفائدة ٥٠ من الموظفين الجدد وموظفي السجون غير المدربين، مستندة في ذلك جزئياً إلى كتيّب دولي عن الموضوع، وفرته المفوضية سابقاً بلغة الخمير، وإلى قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد مانديلا) المعتمدة مؤخراً.

٤٨- وعرضت الأكاديمية درجة البكالوريوس الجديدة في إدارة السجون، حيث أُتيحت منذ أوائل عام ٢٠١٦، وتستند جزئياً إلى المواد والمهارات والخبرات التي طُورت من التدريب الذي وفرته المفوضية. كما دعمت المفوضية البرنامج بالمعدات.

٤٩- وواصلت المفوضية تعزيز حق السجناء في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، وعلى أعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، وذلك من خلال العمل الدعوي، وتوفير منتجات النظافة الصحية وإمدادات المياه للسجناء، ومواد منع الفيضان لسجنين. وبالتعاون مع إدارة الصحة الإقليمية وسلطات السجون على مستوى المقاطعات وعلى المستوى الوطني، مولت المفوضية تأمين غرفتين إضافيتين بمستشفى في مقاطعة نائية، بما يسمح بعلاج السجناء المرضى دون تقييدهم بالسلاسل أو تكبيل أيديهم ودون التأثير على المرضى الآخرين. وستدعم تأمين غرف لثلاثة سجون أخرى بنهاية عام ٢٠١٦. وعندما لا يمكنها المساعدة بشكل مباشر، تحيل المفوضية الطلبات إلى المنظمات غير الحكومية وشركاء آخرين مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، كما فعلت لتوفير عكازات وأطراف اصطناعية للسجناء ذوي الإعاقة، على سبيل المثال.

٥٠- وبمشاركة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، عملت المفوضية على الدعوة إلى وضع الصيغة النهائية للتشريع الثانوي المتعلق بالمعايير الدنيا لتشييد السجون وتجديدها. وعلى الرغم من أن هذا التشريع كان متصوراً في سياق قانون السجون (٢٠١١)، فسيكون من المقرر وضعه واعتماده باعتباره الأساس القانوني لجميع السجون والسلطات دون الوطنية المشاركة في إنشاء السجون وتجديدها ونقلها إلى أماكن أخرى.

٥١- وفي منتصف آذار/مارس ٢٠١٦، كان ٣٣ في المائة من السجناء قد أُدينوا ولكنهم كانوا محتجزين دون صدور حكم نهائي، إما لأن القضايا كانت بانتظار الاستئناف، أو أن المحكمة لم تضع الحكم في صيغته النهائية أو لم تُبلغ السجن بالحكم، أو أن الوثائق قد ضاعت

في النظام. ومن أجل المساعدة على النهوض بقدرة السجون على تحسين تسجيل وتتبع الحدود الزمنية في جميع العمليات المؤثرة على السجناء، كلفت المفوضية خبيراً بتحسين قاعدة بيانات إدارة قضايا السجناء. وبدأ العمل في عام ٢٠١٥ باستعراض لسمات قاعدة البيانات القائمة وأوجه القصور فيها، وتواصل في عام ٢٠١٦ بتصميم قاعدة بيانات محسنة، وهو ما سيتبعه تدريب لموظفي الإحصاءات والسجلات في السجون.

٥٢- وواصلت المفوضية رصد السجون والتواصل مع السلطات المسؤولة عن اتخاذ إجراءات تصحيحية في حالات انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك سوء المعاملة أو الاحتجاز المفرط الطول والفساد. وبالتعاون الوثيق مع موظفي السجلات في السجون، استعرضت المفوضية قوائم السجناء الذين تنتظر إداناتهم الاستئناف أو الذين، لأي سبب آخر، لم يحصلوا على أحكامهم النهائية. وأمنت المفوضية بشكل مباشر إطلاق سراح أكثر من ١٢ سجيناً تجاوزوا مدة الحكم؛ وأتاحت إطلاق سراح ٤٦ سجيناً إضافياً بشكل غير مباشر من خلال منظمة غير حكومية معنية بالمساعدة القانونية وشريكة للمفوضية (انظر الفقرة ٣٧ أعلاه). وواصلت تحليل إحصاءات نزلاء السجون، مصنفة حسب نوع الجنس والسن، من أجل دعم المناقشات على مستوى السياسة العامة.

٥٣- وواصلت المفوضية متابعة نشر ملصقين تثقيفيين عن حقوق السجناء وعملية الزيارة، قُدما للوكالات الحكومية المعنية وهي وزارة الداخلية واللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان ووحدة مكافحة الفساد.

خامساً- حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

٥٤- من خلال برنامجها الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، واصلت المفوضية حماية وتعزيز الحق في السكن اللائق وفي مستوى معيشي مناسب، والمساعدة في منع عمليات الإخلاء القسري، وتعزيز ضمان الحيازة والفهم الأفضل لدور الأعمال التجارية في احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك إزاء المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية.

٥٥- وشهد البرنامج الحكومي الخاص بسندات ملكية الأراضي تقدماً مطرداً. فوفقاً للأرقام الحكومية، وبحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، كان قد تم تسليم ٤ ملايين سند لملكية الأراضي في إطار العمليات الجارية المتعلقة بالتسجيل المنهجي للأراضي (أكثر من ٢,٩ مليون سند ملكية)، والتسجيل المتفرق للأراضي (أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ سند ملكية)، ومن خلال حملة الأمر التوجيهي رقم ٠٠١ (حوالي ٦٢٠ ٠٠٠ سند ملكية). ويعتبر البرنامج المنهجي لسندات ملكية الأراضي ناجحاً بوجه عام، إذ يسّر منح الملايين من سندات ملكية الأراضي بتكلفة منخفضة للمستفيدين. ولكن نظراً لاستثنائه صراحة الأراضي المتنازع عليها، فقد استثنى أسراً ومجتمعات محلية هي في أمسّ الحاجة إلى ضمان الحيازة. وقدرت الحكومة أنه بحلول

منتصف عام ٢٠١٦، كانت قد صدرت سندات ملكية لحوالي ٦٠ في المائة من قطع الأرض الموجودة في البلد والتي يقدر عددها بنحو ٧ ملايين قطعة.

٥٦- وسجلت المفوضية أيضاً الأثر السلبي لعملية منح سندات ملكية الأراضي على مجتمعات الشعوب الأصلية وغيرها من المجتمعات المحلية التي تدعي أنها فقدت أراض نتيجة لمنازعات الأراضي أو التنفيذ غير المتسق للسياسات الحكومية. وتلقت المفوضية عدداً من الالتماسات من أفراد وجماعات يطلبون تدخلها ومشورتها القانونية بشأن منازعاتهم وشواغلهم. وأجرت زيارات ميدانية للتحقق من الوقائع، وتواصلت مع السلطات المعنية - بما في ذلك على الصعيد دون الوطني - ويسرت الحوار فيما بين الأطراف في المنازعات، ورصدت عمل آليات تسوية المنازعات، وقدمت المشورة القانونية والإجرائية للمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني التي تدعم هذه المجتمعات. وخلال الفترة قيد الاستعراض، رصدت المفوضية ٧٥ منازعة من منازعات الأراضي الجارية والتي لم يتم حلها فيما بين المجتمعات المحلية المتأثرة والسلطات ومؤسسات الأعمال التجارية في المناطق الريفية والحضرية على السواء، وكذلك سبع حالات جديدة. ومن بين تلك المنازعات، تعلقت ٢٩ بامتيازات الأراضي للأغراض الاقتصادية وغيرها من امتيازات الأراضي الممنوحة من الحكومة، بينما تعلقت ٤٦ بمعاملات أخرى خاصة بالأراضي. واعتُبرت ١١ حالة منتهية بحلول أيار/مايو ٢٠١٦.

٥٧- وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، أعلنت الحكومة اكتمال عمل اللجنة الوزارية المشتركة المعنية بالفحص ووضع العلامات والتقييم فيما يخص امتيازات الأراضي للأغراض الاقتصادية، وبذلك يتم حلّها؛ وهي اللجنة التي أُنشئت في آب/أغسطس ٢٠١٤ بولاية دراسة امتيازات الأراضي وإلغاء عقود الشركات التي لا تمتثل لالتزاماتها التعاقدية. وقد تم استعراض ما مجموعه ١١٣ امتيازاً للأراضي للأغراض الاقتصادية، تديرها وزارة البيئة، وأُلغي ٢٣ منها؛ بينما أعادت ٤ شركات امتيازها طوعاً إلى الدولة. وتم استعراض ١١٨ امتيازاً آخر تديرها وزارة الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك، وأُلغي ١٥ منها. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته اللجنة، فإن إمكانية الحصول على المعلومات وانعدام الشفافية والمساءلة في عملية الاستعراض وإدارة الامتيازات مثلت مشاكل كبيرة. فلم تُعلن تفاصيل عن المعايير المعتمدة في الاستعراض، ولم تُقدم معلومات عن سبل الانتصاف المعروضة على المجتمعات المحلية المتأثرة بالامتيازات. وأفادت التقارير بأن بعض الشركات لم تبلغ رسمياً بشأن تقليص امتيازاتها أو استخدام الأراضي الملغاة من الامتياز. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، أصدرت الحكومة مرسوماً فرعياً ينص على أن وزارة الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك ستكون المسؤول الوحيد عن امتيازات الأراضي للأغراض الاقتصادية، بينما ستقوم وزارة البيئة بتنظيم وإدارة شؤون المناطق المحمية بيئياً.

٥٨- وواصلت المفوضية توفير الدعم لمصدر غير حكومي للبيانات المفتوحة يتقاسم مجموعة متنوعة من البيانات ذات الصلة على شبكة الإنترنت، بما يشمل بيانات عن امتيازات الأراضي

حسب المقاطعة والشركة، وإحاطات عن المسائل المواضيعية ذات الصلة مثل حقوق الشعوب الأصلية[٤].

٥٩- ومن تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى شباط/فبراير ٢٠١٦، أجرت المفوضية بحثاً أولياً عن ستة من امتيازات الأراضي للأغراض الاجتماعية. ووفقاً للمرسوم الفرعي المتعلق بامتيازات الأراضي للأغراض الاجتماعية الصادر في عام ٢٠٠٣، يعتبر امتياز الأراضي للأغراض الاجتماعية "آلية قانونية لنقل أرض الدولة الخاصة للأغراض الاجتماعية إلى الفقراء الذين تنقصهم الأراضي لأغراض السكن و/أو أغراض الزراعة الأسرية". ولا يتوفر فعلياً سوى القليل من المصادر الرسمية للمعلومات عن أمور منها مسار عمل الآلية ونتائجها. ولمساعدة الحكومة على تحسين تنفيذها لعملية منح الامتيازات، ومعالجة أوجه القصور، ونشر الخبرات الإيجابية وتكرارها، ركز البحث على العمليات والنتائج الخاصة بتوزيع الأراضي من خلال امتيازات الأراضي للأغراض الاجتماعية في المناطق الريفية بخمس مقاطعات. وتطلب ذلك إجراء مقابلات مع أكثر من ٦٤٠ من الأسر المعيشية والسلطات المحلية وغيرها من أصحاب المصلحة. ويجري تحليل بيانات البحث لمناقشتها مع الحكومة؛ ومن المتوقع نشر النتائج النهائية بحلول نهاية عام ٢٠١٦.

٦٠- وواصلت المفوضية توسيع تركيزها في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، حيث تعمل مباشرة مع السلطات الوطنية ودون الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني، وممثلي المجتمعات المحلية، والعناصر الفاعلة في مجال الأعمال التجارية من أجل زيادة فهمها للمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وتطبيقها في كمبوديا. وبالشراكة مع منظمات غير حكومية، ومجموعة مختارة من رجال الأعمال، ومؤسسات مهنية مثل مركز تدريب المحامين بنقابة المحامين في مملكة كمبوديا، نظمت المفوضية وقدمت عدداً من الحلقات الدراسية والدورات التدريبية والمشاورات التي حضرها أكثر من ٤٠٠ ممثل عن الفئات المهنية المستهدفة (مثل المحامين والإعلاميين)، والوكالات الحكومية، ومؤسسات الأعمال التجارية الخاصة، ومنظمات المجتمع المدني (بما فيها مجموعات الشباب). وبالإضافة إلى ذلك، بثت المفوضية ستة برامج إذاعية حوارية تفاعلية على الهواء بشأن مواضيع ذات صلة، استضافت مجموعة متنوعة من المتحدثين، من جهات منها الجمعيات الأهلية، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، والحكومة، ووكالات الأمم المتحدة، ومؤسسات الأعمال التجارية، وفرادى الخبراء.

٦١- وفي مقاطعة موندولكيري، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أطلقت المفوضية مشروعاً تجريبياً لدعم المفاوضات بين المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية المتأثرة من أحد امتيازات الأراضي للأغراض الاقتصادية والشركة التي مُنحت الامتياز. وشُكلت لجنة ثلاثية تتألف من ممثلين عن السلطات المحلية والشركة والقرويين المنتمين للشعوب الأصلية بمبادرة من أصحاب المصلحة المحليين. ودُعيت المفوضية إلى دعم العملية. وحيث عزز التدريب الذي نظمته المفوضية

(٤) انظر موقع: Open Development Cambodia في العنوان التالي: https://cambodia.opendevelopmentmekong.net.

المهارات التفاوضية لممثلي الشعوب الأصلية، وبحلول حزيران/يونيه ٢٠١٦، كانت اتفاقات التعويض توضع في صيغتها النهائية بشأن أحد المواقع المقدسة، ووُضعت التزامات واضحة ومحددة زمنياً من قبل الشركة باستعراض جميع المطالبات المعلقة الخاصة بالأراضي. ومن أجل استعراض التقدم المحرز، عُقد اجتماعان لأصحاب المصلحة المتعددين حضره ممثلون عن الشعوب الأصلية، والسلطات المحلية، وممثلون عن الجهة صاحبة امتياز الأرض، ومنظمات غير حكومية، والأمم المتحدة، ووكالات إنمائية.

٦٢- وواصلت المفوضية العمل مع وزارة إدارة الأراضي والبناء الحضري والتخطيط، والسلطات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، من أجل دعم الجهود التي تبذلها الشعوب الأصلية للتقدم بطلبات الحصول على سندات الملكية الجماعية للأراضي، وتوفير المساعدة القانونية للمجتمعات المحلية التي تعرضت لانتهاكات لحقوقها المتعلقة بالأراضي. وفي كمبوديا، يعد تأمين سند ملكية جماعية للأرض عملية معقدة من ثلاث خطوات: أولاً، يجب أن تعرّف وزارة التنمية الريفية المجتمعات المحلية باعتبارها "مجتمعات محلية للشعوب الأصلية"؛ وثانياً، يجب أن تكون المجتمعات المحلية مسجلة بشكل قانوني لدى وزارة الداخلية باعتبارها "كياناً قانونياً"؛ وثالثاً، يجب على هذه المجتمعات أن تتقدم بطلب تسجيل أرضها بشكل جماعي لدى وزارة إدارة الأراضي. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، كانت ١٦٢ من المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية تمر بعملية تقديم طلبات الحصول على سندات ملكية جماعية للأراضي وحصلت على الاعتراف بهويتها "الأصلية" من وزارة التنمية الريفية، بينما سُجلت ٩٢ منها لدى وزارة الداخلية، وحصل ٤٢ منها على تدابير حماية مؤقتة لأراضيها. ولم يحقق الهدف النهائي المتمثل في الحصول على سند ملكية جماعية للأراضي سوى ١١ مجتمعاً محلياً. وبينما تعهدت الدولة علناً بإصدار ٥٠ سند ملكية بحلول نهاية عام ٢٠١٨، فإن العملية لا تزال تتسم بدرجة كبيرة من التعقيد وارتفاع التكلفة (حوالي ٠٠٠ ٧٠ دولار لكل سند ملكية)، أي أن الشروع في العملية ليس ممكناً للعديد من المجتمعات المحلية إلا بوجود مساعدة تقنية ومالية خارجية. وعموماً، فإن الآليات القائمة لتسوية المنازعات، بما في ذلك المحاكم، تميل إلى معالجة قضايا أراضي الشعوب الأصلية وغيرها من قضايا الأراضي بشكل غير متسق، في ظل مستوى محدود من الشفافية والمساءلة. وساهمت المفوضية في العمل الدعوي الرامي إلى حماية حقوق الشعوب الأصلية في الأرض وحقوقها الثقافية واللغوية.

٦٣- وتعاونت المفوضية بشكل مثمر مع وزارة التنمية الريفية والسلطات المحلية في كوه كونغ بشأن الخطوة الأولى المتعلقة بتسجيل هوية ٨ مجتمعات محلية كشعوب أصلية في وادي أرنغ، وهو موقع لعدد من منازعات الأراضي البارزة في السنوات الأخيرة.

٦٤- وواصلت المفوضية المساهمة في وضع الإطار القانوني والسياساتي المنظِّم لقطاع الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية. وشاركت في مشاورات بشأن قانون بيئي جديد بقيادة وزارة البيئة،

ومشروع قانون لإدارة واستغلال الأراضي الزراعية، حيث أسدت المشورة فيما يتعلق بمواءمة الصياغة النهائية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٦٥- وعملت المفوضية على تحسين مشاركة المرأة في العمليات العامة وعلى النهوض بحقوق المرأة في الأراضي وضمان الحيازة والإسكان اللائق وما يتصل بذلك من حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية. وفي آب/أغسطس عام ٢٠١٥، أجرت المفوضية حلقة عمل إقليمية في مقاطعة سايم ريب عن المرأة والحق في السكن اللائق بمشاركة السلطات المحلية و٥٣ ممثلاً عن منظمات غير حكومية ونشطاء في مجال حقوق المرأة في الأرض والسكن من المنطقة. وفي عام ٢٠١٦، عملت المفوضية عن كثب مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) من أجل تقديم تدريب بشأن البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتقرر عقد دورتين تدريبيتين في تموز/يوليه، بهدف تمكين المحامين العاملين مع المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة من تقديم البلاغات وطلبات إجراء التحقيقات إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

سادساً- الإعلام

٦٦- خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، واصلت المفوضية تنويع أعمالها في مجالي التوعية والاتصال من خلال زيادة استخدام مجموعة متنوعة من وسائط الإعلام، فضلاً عما تصدره من المواد المطبوعة التقليدية، بلغة الخمير وباللغة الإنكليزية على السواء. وفي الفترة ما بين تموز/يوليه ٢٠١٥ ونيسان/أبريل ٢٠١٦، وزعت المفوضية ما مجموعه ٦٧٠ ٣٦ منشوراً على الجامعات، والجمعيات، والمواطنين العاديين، ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، ومؤسسات حكومية، ومنظمات غير حكومية، ومنظمات أخرى؛ و٠٠٠ ١٨ منشور آخر خلال فعالياتها الخاصة. وواصلت المفوضية "أيام الجمعة المفتوحة" التي تحظى بالشعبية، من أجل إتاحة الفرصة لعامة الجمهور حتى يحصلوا على منشوراتها أو يطلعوا عليها في مكاتب المفوضية.

٦٧- وبالإضافة إلى إنتاج مواد إعلامية تخص كمبوديا على وجه التحديد، واصلت المفوضية إتاحة منشوراتها العالمية الرئيسية بلغة الخمير، مثل دليلَي: *كيفية متابعة توصيات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان والحيز المتاح للمجتمع المدني ونظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان*.

٦٨- وبالشراكة مع المركز الكمبودي لوسائط الإعلام المستقلة، واصلت المفوضية سلسلتها العادية من البرامج الإذاعية الشهرية بلغة الخمير من أجل تعزيز فهم حقوق الإنسان والحريات الأساسية. والبرامج مصممة لعامة الجمهور، ولا سيما في المناطق النائية، حيث تبرز القضايا الرئيسية لحقوق الإنسان وتقدم معلومات عن الآليات الوطنية والدولية لتناول هذه القضايا. وخلال الفترة قيد الاستعراض، تم بث ١٣ برنامجاً إذاعياً، واستضافت البرامج خبراء من مؤسسات الدولة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص لمناقشة مواضيع تتنوع ما بين الحق في السكن

اللائق، والمشاركة السياسية للشباب، وحقوق الشعوب الأصلية، والعنف الجنسي والجنساني، والأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

٦٩- واحتفلت المفوضية بالأيام الدولية الرئيسية، بما في ذلك حملة الستة عشر يوماً من النشاط لإنهاء العنف ضد المرأة، ويوم الأمم المتحدة (مع كامل الفريق القطري للأمم المتحدة)، ويوم حقوق الإنسان، واليوم العالمي لحرية الصحافة (مع اليونسكو)، واليوم الدولي لمناهضة كراهية المثلية الجنسية ومغايري الهوية الجنسانية ومزدوجي الميل الجنسي (مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وهيئة الأمم المتحدة للمرأة). ونظمت المفوضية فعاليات بقيادة السلطات المحلية والوطنية، وشركاء التنمية، ومنظمات المجتمع المدني، أو شاركت في هذه الفعاليات، ووزعت مواد ترويجية وإعلامية، وساهمت بمقالات للتوعية.

٧٠- وفي إطار الاحتفالات، نظمت المفوضية مسابقتين للأسئلة على شبكة الإنترنت. تناولت الأولى الذكرى السنوية السبعين للمنظمة في يوم الأمم المتحدة لعام ٢٠١٥، حيث اختبرت معرفة المشاركين بالأمم المتحدة والأعمال المحددة التي تجريها وكالاتها وكياناتها العاملة في كمبوديا. وحصل الفائزون الثلاثة الأوائل على جوائز، وجولة في ثلاثة مكاتب للأمم المتحدة في بنوم بنه، وعرض عن العمل الذي تقوم به كل منها. أما مسابقة الأسئلة الثانية، التي جرت في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، فقد اختبرت معرفة المشاركين بالقانون الدولي لحقوق الإنسان وقضايا حقوق الإنسان في كمبوديا. وصُمم تطبيقا مسابقتي الأسئلة كأدوات للتعلم، تشجع اللاعبين على القيام بالبحث بأنفسهم. وقد حققا نجاحاً كبيراً، وحسنا إلى حد كبير من النظرة العامة للمفوضية ووكالات الأمم المتحدة، ولا سيما في صفوف الشباب.

٧١- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، أطلقت المفوضية موقعاً شبكياً دينامياً ثنائي اللغة يسمح بالتحديث الآني. كما عززت من استخدامها لوسائط التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات، حيث تزيد من عدد المشاركات المنشورة ومن اكتساب المزيد من المتابعين على موقعي فيسبوك (Facebook) وتويتر (Twitter).

٧٢- وتوسعت المفوضية في إنتاجها المصور بالفيديو، حيث تنتج مجدداً مواد أصلية بالفيديو وكذلك نسخاً بلغة الخمير من المواد الموجودة من قبل. وأتاحت بلغة الخمير برنامج "ثمن التمييز"، وهو أحد برامج الفيديو من حملة الحرية والمساواة التي قادتها المفوضية دعماً لحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، وبرنامج فيديو آخر جُهز خارجها عن المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. كما أنتجت المفوضية أربعة برامج فيديو قصيرة – مقابلات أجريت مع نشطاء وشخصيات بارزة في كمبوديا – عن قيمة العمل الذي تجريه المفوضية في كمبوديا وكيفية تأثيرها على ضيف المقابلة شخصياً أو

إفادتها للمجتمع الكمبودي. وأطلقت على شبكة الإنترنت برنامج فيديو مدته أربع دقائق يعرض عمل المفوضية منذ إنشائها في عام ١٩٩٣[٥].

٧٣- واستفادة من تنامي إمكانية الوصول إلى الإنترنت واستخدام الهواتف الذكية في كل أنحاء البلد، طورت المفوضية ثلاثة تطبيقات للهاتف باستخدام تكنولوجيا التجاوب الصوتي التفاعلي من أجل نشر المعلومات في مجال حقوق الإنسان. وتستند التطبيقات إلى ثلاث من أكثر موادها الإعلامية شعبية: كتاب للرسوم عن إطار "الحماية والاحترام والانتصاف" المتعلق بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛ و"بطاقة الحقوق في حالة التوقيف" التي توجز حقوق الشخص في حالة توقيفه في كمبوديا، وذلك استناداً إلى منشور أعدته وزارتا العدل والداخلية بشكل مشترك؛ ومطبوعة "قانون التظاهر السلمي" التي أُعدت مع وزارة الداخلية لتوضيح الخطوات ذات الصلة والحقوق والالتزامات الخاصة بكل من المنظمين والسلطات المحلية. وترجمت المفوضية إلى لغتي بونونغ وكيوي من لغات الشعوب الأصلية تطبيقاً بتكنولوجيا التجاوب الصوتي التفاعلي عن قانون أراضي الشعوب الأصلية في كمبوديا، حيث كان موجوداً بالفعل بلغة تومبيون. وتساعد التطبيقات على التعريف بحقوق الإنسان لمن قد لا يتمكن من الاطلاع عليها بشكل آخر، بمن فيهم سكان المناطق الريفية، وفئات الشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي العاهات البصرية. ويمكن لمن لديه هاتف ذكي بنظام أندرويد أن يختار المعلومات التي يود الاطلاع عليها وتحميلها والاستماع إليها دون الاتصال بالإنترنت وقتما يشاء.

سابعاً- دعم المشاركة مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان

٧٤- واصلت المفوضية التوعية بعمل الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وروجت للتصديق على معاهدات حقوق الإنسان التي لم تصدق عليها كمبوديا بعد، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٧٥- وقدمت المفوضية الدعم التقني للجنة الكمبودية لحقوق الإنسان ومجلس شؤون الإعاقة بشأن مقتضيات الإبلاغ الخاصة بهيئات معاهدات الأمم المتحدة، ودعمت المشاورات مع الجهات صاحبة المصلحة بما في ذلك منظمات المجتمع المدني. وفي كانون الأول/ديسمبر، نظمت المفوضية واللجنة اجتماعاً مشتركاً لمتابعة التوصيات الموجهة لكمبوديا خلال الاستعراض الدوري الشامل للحالة فيها، تحضيراً لتقرير منتصف المدة الواجب تقديمه في أواخر عام ٢٠١٦. وتم تبادل الممارسات الجيدة فيما يتعلق بإنشاء آلية وطنية للإبلاغ والمتابعة بشأن التوصيات الصادرة عن آليات خبراء حقوق الإنسان.

(٥) متاح على موقع يوتيوب في العنوان التالي: https://youtu.be/-H2fC2_Q3Bk.

٧٦- وفيما يتعلق بالتزامات الحكومة في إطار البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، أعلنت وزارة الداخلية في عام ٢٠١٥ عن عزمها صياغة تشريع فرعي جديد، يصدر بمرسوم ملكي، للاستعاضة عن المرسوم الفرعي الحالي بشأن الآلية الوقائية الوطنية وتعديل تشكيلها. وفي عام ٢٠١٦، أعلنت الوزارة قرارها بتوزيع مسؤوليات إدارة السجون ومنع التعذيب على مختلف أمناء الدولة، وأنها ستعبر عن هذه التغييرات في قانون. ويمثل إعداد هذا الأساس القانوني الجديد فرصة لتحسين امتثال الآلية الوقائية الوطنية الجديدة للبروتوكول الاختياري، ولا سيما لتعزيز استقلاليتها عن سلطات السجون وغيرها من جهات الاحتجاز المفترض أن تخضع لرقابة الآلية.

٧٧- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وآذار/مارس ٢٠١٦، دعمت المفوضية الزيارتين الأولى والثانية اللتين أجرتهما المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا. واختارت المقررة الخاصة أن تركز على الفئات المهمشة، باستخدام التمييز كعدسة لرؤية الحالة السائدة لحقوق الإنسان. وتم تحديد المرأة والشعوب الأصلية كمحور تركيز بعثتها الثانية.

ثامناً- تعميم حقوق الإنسان داخل إطار الأمم المتحدة

٧٨- واصلت المفوضية الاضطلاع بدور نشط في فريق الأمم المتحدة القطري في كمبوديا، حيث تنسق على وجه الخصوص أعمال الفريق المواضيعي لحقوق الإنسان الذي اضطلع بدور نشط في مناقشة الفرص والتحديات المتعلقة بإدماج حقوق الإنسان في عملية إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة. وتنشط المفوضية في تبادل المعلومات والموجزات عن قضايا حقوق الإنسان في كمبوديا في إطار منظومة الأمم المتحدة على الصعد القطري والإقليمي والدولي.

٧٩- ودخل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ عامه الأول من التنفيذ خلال الفترة قيد الاستعراض. ويدمج الإطار الجديد بشكل كامل المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك مؤشرات تتعلق بتنفيذ توصيات مختارة صادرة عن آليات حقوق الإنسان. وتشارك المفوضية، إلى جانب هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في قيادة ركيزة "الحوكمة وحقوق الإنسان" الخاصة بالإطار.

٨٠- وكمثال محدد، حشد الفريق المواضيعي فريق الأمم المتحدة القطري من أجل المشاركة مع الحكومة والشركاء في المجتمع المدني بشأن مسألة معاملة الأشخاص المرتبطين بالشارع في كمبوديا (أي الذين يعيشون في الشارع أو يعملون فيه أو يعتمدون عليه بشكل آخر). وعقد في كانون الأول/ديسمبر أول مؤتمر وطني على الإطلاق بشأن :"الأشخاص المرتبطون بالشارع في كمبوديا: الاستراتيجيات والمقترحات والحلول طويلة الأجل"، حيث شارك في استضافته الفريق القطري ووزارة الشؤون الاجتماعية والمحاربين القدماء وإعادة تأهيل الشباب، وذلك بدعم من الأشخاص ذوي الخبرة من المنطقة وخارجها، من أجل مناقشة حملات الاعتقال المتكررة في

الشارع ومعاملة الأشخاص المحتجزين رغماً عن إرادتهم في مراكز الشؤون الاجتماعية. وفي المؤتمر، صاغ المشاركون عدداً من الاستراتيجيات والمقترحات لتوفير حلول طويلة الأجل ومستدامة وقائمة على حقوق الإنسان للمتضررين من الأفراد والفئات. وتلقت هذه الفعالية الدعم – مادياً وموضوعياً ومن خلال توفير الخبرات الوطنية والإقليمية – من مكتب المنسق المقيم، والمفوضية، والبرنامج المشترك المعني بالإيدز، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمبادرة المشتركة بين الوكالات لحقوق ذوي الإعاقة في كمبوديا. واضطلعت الكيانات السبعة التابعة للأمم المتحدة بمسؤولية تنظيم حلقات نقاش ومناقشات جماعية محددة، انضم إليها أشخاص منهم عضو سابق في اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأعلنت الوزارة خلال المؤتمر عن إنشاء فريق عامل تقني من أصحاب مصلحة متعددين، وواصلت المفوضية التنسيق عن كثب مع منظومة الأمم المتحدة في كمبوديا في الدعوة إلى تنفيذ توصيات المؤتمر ودعم هذا التنفيذ.

تاسعاً- مذكرة التفاهم مع حكومة كمبوديا

٨١- تعمل المفوضية في كمبوديا على أساس قرار يصدر كل سنتين من مجلس حقوق الإنسان، والولاية العالمية للمفوضية، وميثاق الأمم المتحدة، ومذكرة تفاهم مع حكومة كمبوديا تخضع للتجديد كل سنتين. وتجرى مناقشات بشأن تجديد مذكرة التفاهم منذ انتهاء مدة المذكرة السابقة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.